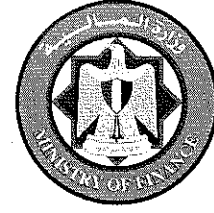




مصلحة الجمارك
قطاع النظم والإجراءات



الإدارة المركزية
للسياسات والإجراءات الجمركية
الإدارة العامة للسياسات والإجراءات
إدارة بحوث التشريعات الرقابية

منشور استيراد رقابي رقم (٤٤) لسنة ٢٠٢١

إشارة الى :-

* قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ولائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتهما

* قانون رقم ٢٠١٩/١٥١ بشأن انشاء هيئة الدواء المصرية ولائحته رقم ٢٠٢٠/٧٧٧

الحاقاب :-

* منشور استيراد رقابي رقم ٢٠١٣/١٢

يراعى اتباع ما يلي وتنفيذه بكل دقة ،،،

* يطبق كتاب معالي السيدة الدكتورة / وزير الصحة والسكان رقم ١٢٢٧٦ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٤ والموضح خلفه بكل دقة .

وتفضلوا بقبول وافر التحية .،،،،

رئيس الادارة المركزية
للسياسات والإجراءات الجمركية

مدير عام الإدارة العامة
للسياسات والإجراءات الجمركية

كبير باحثين
مدير ادارة
بحوث التشريعات الرقابية

د/ نجوى خابر شحاته

عاصم صلاح فتح الله الكاشف

د/ محمد فكرى محمد

تحريراً في ٢١ ابريل ٢٠٢١
الموافق ١٨٠ نوفمبر ٢٠٢١

السيد الاستاذ /

السيد الأستاذ الدكتور / محمد مصطفى
وزير الصحة
صحة طيبة .. وبهجة ...

بالإشارة إلى الشكاوى الواردة من بعض الجهات والشركات والمهنية بالشكاوى الواردة من دائرة المنصور الدولية للتوزيع ، والتي تلتمس فيه الموافقة على رفع حظر استيراد جهاز السجائر الإلكترونية والسائل الخاص بها ، وفقا لأحكام قرار رئيس الإدارة المركزية للشئون الصيدلية رقم ١ لسنة ٢٠١٥ بحظر استيراد وتداول السجائر الإلكترونية .

أرجو التفضل بالإحاطة بأن وزارة الصحة والسكان قد قامت بدراسة الموضوع وتبين لها وجود عدد من المنتجات الإلكترونية ذات الصلة بالتدخين والرائجة في الأسواق المصرية ، وبمراجعة القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ في شأن الوقاية من أضرار التدخين وتعديلاته ، واللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٩١ لسنة ٢٠١٠ وتعديلاتها ، تبين أن هذه المنتجات لم يتم تنظيمها باعتبارها من الأمور المستحدثة التي لم تكن تحت بصر المشرع آنذاك .

ولما كان ذلك ، وتلافياً للأضرار السلبية الناجمة عن استهلاك المنتجات المشار إليها على المستوى الصحي ، فقد قامت الوزارة بعد أخذ موافقة مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الوقاية من أضرار التدخين رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٩١ لسنة ٢٠١٠ بالقرار الوزاري رقم ٢٩١ لسنة ٢٠٢١ لإدراج تعريف السجائر الإلكترونية والتبغ المسخن إلى أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الوقاية من أضرار التدخين المشار إليه ، وذلك استناداً إلى المواصفة رقم (١-٨٢٠٥) بشأن الإشتراطات العامة لبدائل السجائر التقليدية (الجزء الأول : السجائر الإلكترونية- السائل الإلكتروني) والصادرة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٩ ، والمواصفة رقم (٢-٨٢٠٥) بشأن الإشتراطات العامة لبدائل السجائر التقليدية (الجزء الثاني : التبغ المسخن) والصادرة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٠ ، وقد ألزم القراران المشار إليهما المنتجون والمستوردون بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية .

وحيث أن القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن الضريبة على القيمة المضافة قد أضاف السائل الإلكتروني والسجائر الإلكترونية إلى المنتجات الخاضعة لأحكام قانون ضريبة القيمة المضافة .

الأمر الذي يتعين معه اتخاذ الإجراءات اللازمة للسماح بإعادة التداول لبدائل السجائر التقليدية المستوردة وفقاً للإشتراطات الواردة بالمواصفات القياسية المشار إليهما ، وذلك في ضوء عدم الطابق تعريف المتحضرات الطبية المنصوص عليه بالقانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠١٩ بإنشاء الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية وهيئة الدواء المصرية عليهم .

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام

وزير الصحة والسكان
د. هالة زايد
أ.د. هالة زايد

في ١٤/١٠/٢٠٢١